http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1764) السنة السابعة - الأربعاء (7) نيسان 2010

كتابة على الحيطان

عندما يدفع البسطاء الثمن

عامر القيسي

في اكثر من تصريح لقادة سياسيين عراقيين ، تعليقا على تفجيرات الاحد الماضي ، هناك شبه اجماع على ان التفجيرات الاجرامية هي عمل سياسي بالدرجة الاولى . وترى صحيفة واشنطن بوست" ان استمرارالتجاذبات حول شكل الحكومة المقبلة قد يتحول الى مزيد من العنف" . بصريح العبارة: ان التفجيرا ت التي حدثت الاحد وتواصلت الاثنين وربما ستستمر ،حسب السياسيين انفسهم ،الى زمن آخر هي صنع سياسي عراقي بامتياز وان اختلفت ايادي التنفيذ . كلام السياسيين لم نخترعه ولم نسمعه من فضائيات كواكب اخرى . انهم يقولون بالفم الملآن ان قوى سياسية تقف وراء تفجير الوضع الامني ولكن من دون ان يسموها ، ولا حتى يلمحوا لها لكي يستطيع المواطن التعرف ، من باب التلميح ، الى الجهات التي تقف وراء هذا الاجرام بحق الناس.

عند هذه النقطة ينبغي التوقف والتأمل والاستنتاج ، والبحث بكل جدّة وروح وطنية وانسانية ،عن الجهات التي وقفت وتقف وراء اعمال الموت هذه ، وكشفها واحالتها الى القضاء لمقاضاتها ، والتوقف نهائيا عن تعليق الاسباب على شماعة القاعدة ، لان القاعدة مجموعة اشخاص يقومون بتنفيذ اهداف سياسية محددة ، وبالتالي فانها اداة منفذة في الواقع السياسي العراقي وليست اداة تشريع واختيار وتوقيت.

حجم القاعدة لدينا ليس كما في افغانستان أو الباكستان أو كما كانت عندنا حتى أوائل ٢٠٠٧ لقد انزاحت من المعادلة الامنية عندما دمرت قدرتها على توجيه الاحداث ، واصبحت ، في فترات متباعدة ، تنتقي هدفا ، وربما عشوائيا ، لتعلن اعلاميا عن وجودها ، ولكن ..

ان تنطلق اعمال العنف بهذه الصورة والكثافة ، فهذا امر ينبغي ان لايمر مرور الكرام ، كما هو الحال مع التفجيرات في الاحد الدامي والاربعاء الاسود والجمعة المنكوبة .. الخ .

ان تنطلق بعد تهديدات على مستوى عال ، وبعد ان تبين للبعض ان الحصاد ليس كما يشتهون. ان تنطلق مع تعثر الحوارات السياسية لتشكيل الحكومة...

ان تنطلق بعد ان عرفت الحجوم السياسية وظهرت احتمالات تحالفات القادة ...

ان تنطلق مع كل هذه المعطيات الواضحة المعالم والاشارات والايحاءات والتصريحات ، فهذا يعني ان داخل بيتنا أكثر من يهوذا وأكثر من حصان طروادة !

وهذا يعني ان عنصر الضربة المفاجئة سيبقى قائما ، والتوقيت سيبقى خارج السيطرة ، والاحتمال سيبقى قائما ، ولكن ..

اين ومتى وعلى من ؟

هذه هي الاسئلة التي يتوجب معرفة الاجابات عليها بدقة ومهارة ، وعدم ترك الامور لردود الافعال على الجرائم التي ترتكب يوميا بحق الناس البسطاء الذين يبحثون عن قوتهم اليومي خاج دوائر السياسة وتجاذباتها ومصالحها وقسوة آلية فرض شروطها!

ولكنهم الذين يدفعون الثمن كاملا عندما يتحاور السياسيون بالمفخخات !!

نواب يدخلون المجلس للمرة الأولى

كتل سياسية بانتظار اللقاء تحت قبة البرلمان

بغداد / عماد جاسم

يترقب الشارع العراقي انعقاد اول جلسة للبرلمان حيث يتم خلالها انتخاب رئيس الجمهورية وتحديد هوية رئيس الوزراء فيما تحاول الكتل السياسية استباق الموعد بعقد تحالفات تسهل تشكيل الحكومة حيث اعلن «الائتلاف الوطني العراقي» ان دعوته إلى «طاولة مستديرة» يجتمع حولها كل الفرقاء السياسيين الفائزين في الانتخابات، ستعقد بعد المصادقة على نتائج الانتخابات. وأنه شكل لجنة للبحث في آليات اختيار رئيس الوزراء المقبل، وصوغ البرنامج الحكومي الجديد.

وقالت مصادر مطلعة على سير المحادثات ان «الائتلافات الفائزة بدأت العمل لاستمالة بعض المكونات داخل الكتل الكبيرة». وأشارت إلى أن ائتلاف «العراقية» بزعامة اياد علاوي والتيار الصدري يجريان محادثات مهمة على خلفية المواقف الجديدة لكل منهما في اعقاب رفض مقتدى الصدر فكرة تهميش «العراقية» التي طرحت من خلال تشكيل تحالف عريض يضم «ائتلاف دولة القانون» و"الائتلاف الوطني".

وبحث وفد من «ائتلاف دولة القانون» برئاسة حاجم الحسني امس مع الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح محمد بهاء الدين في عملية تشكيل الحكومة المقبلة. وأوضح بيان صدر عن «الاتحاد» ان «بهاء الدين استقبل الحسني ، وهو الناطق باسم قائمة ائتلاف دولة القانون ، وجرى خلال اللقاء الذي استغرق زهاء ساعتين البحث في الأوضاع العراقية ونتائج الانتخابات»، مضيفاً ان «الحسني عبر عن أمله باستمرار العلاقات بين الطرفين».

وحصل «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي على ٨٩ مقعداً في الانتخابات، فيما حصل الاتحاد الإسلامي على اربعة مقاعد.

في غضون ذلك، قال القيادي في «الائتلاف الوطني العراقي» الشيخ حميد معلة لـ صحيفة "الحياة اللندنية" ان ردود الفعل على مبادرة الطاولة المستديرة التي اطلقها «كانت إيجابية».

وأشار الى ان «الائتلاف يشدد على ضرورة تناسي الخلافات القديمة والشخصية في هذه المرحلة والبدء من جديد واحترام نتائج الانتخابات، بعيداً من الاتهامات التي تعرقل الجهود وتطيل فترة ولادة الحكومة الجديدة.

وقد حصلنا على موافقات مبدئية من القادة السياسيين لبدء محادثات مباشرة بينهم، الا ان معظمهم ربط عقد الاجتماعات بنتائج الانتخابات ليعرف كل طرف وزنه وحجمه الانتخابي». وقرر «الائتلاف الوطني» امس في اجتماع ضم كل مكوناته تشكيل لجنة للبحث في آليات اختيار رئيس الوزراء وشكل لجنة ثانية لصوغ البرنامج الحكومي.

وأضاف بيان صدر عن الموقع الرسمي لـ«المجلس الأعلى» ان «المجتمعين اكدو أن الائتلاف يقف على مسافة متساوية من الكتل الفائزة ولا توجد اي اتفاقات مكتوبة مع أي طرف».

فيما يرى متابعون للشأن السياسي ان هناك تطورا سيحدث في عمل البرلمان المنتخب الجديد

نتيجة تراكم الخبرة والاستفادة من التجارب السابقة ووصول دماء جديدة لمجلس النواب

اذ يتوقع المتابعون ان الشخصيات الى وصلت الى البرلمان ستحاول من الجلسات الاولى ان تعطي انطباعا على حرصها في تسيير القضايا المتعلقة والاستفادة من التجارب السابقة لاعضاء البرلمان السابق الذين لم يحصل اغلبهم على اصوات تمكنهم من البقاء تحت قبته لمرة اخرى وهذا قد يدفع الدماء الجديدة الى احداث تغيير لكسب ود الشارع الذي منحهم الثقة.

كما أوضح منتصر الإمارة عضو الجمعية الوطنية السابقة في حديثه لإذاعة العراق الحر مشيراً الى أن وصول تلك الشخصيات الى البرلمان عن طريق نظام القائمة المفتوحة يعطيهم زخما مضافا لأنهم أتوا باختيار جماهيري فيكون انتماؤهم بحسب الإمارة الى الشرائح التي أتت بهم الى مجلس النواب أقوى من صلتهم بكتلهم السياسية.

واضاف الامارة لقد كانت تدار جلسات استباقية في مقرات الاحزاب تحدد فيها كيفية المشاركة او الرفض لاي قرار او قانون دون ان يكون هناك دور فاعل او شخصية معنوية قوية للعضو.

اما المرشح المنتخب عن قائمة ائتلاف دولة القانون عباس حمود شياع: فقد اكد حرص الاعضاء الجدد على تغيير النظرة السلبية على اداء مجلس النواب السابق من خلال العمل الجاد على المتابعة الفعلية لمشاكل الناس والقوانين العالقة التي تخص شؤونهم الحياتية والمعيشية.

مشيرا ان اكثر الاعضاء المنتخبين قطعوا وعودا مع من اقدم لاختيارهم ومكنهم من الوصول الى اماكن صنع القرار بان يكونوا على قدر من المسؤولية ويحاولون الايفاء بالوعود من خلال مراجعة التشريعات المتوقفة والسعي للعب دور فاعل في الجانب الرقابي الذي كان شبه معطل طيلة السنوات الاربع الماضية و من عمر البرلمان السابق وهذا ما تسبب في اخفاق وصول اكثر المرشحين من الاعضاء السابقين الى البرلمان الجديد.

حيث بقي منهم ثلاثة وستون عضوا فقط حصلوا على اصوات تمكنهم من البقاء في مجلس النواب الحالي من اصل مئتين وسبعين عضوا وهو اجمالي عدد اعضاء البرلمان السابق.

ونحن نعتبر هذا تحولا كبيرا في وعي الناخب الذي علينا ان نحترمه ونحسب له حسابات دقيقة من الان.

اما استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية اسامة باقر فقد اشار ان التطور في اداء البرلمان الجديد ربما لن يكون كبيرا جدا او بمستوى طموح الناخبين الا انه سيكون موجودا باعتبار محاولة العضو الجديد تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة القائمة او التيار او الحزب الذي ينتمي له لان العنصر الاهم في مجلس النواب المنتخب الجديد ان الاعضاء نجحوا في الوصول الى مقاعدهم بدعم شعبي جماهيري وان دعم القائمة كان محدودا قياسا مع دعم الناس وهذا قد يضيف للعضو ثقة كبيرة بالنفس تمكنه من التصدي لكل محاولات التسويف والمماطلة التي تلعبها القوائم لتعطيل القرارات والقوانين لان العضو الجديد بدأ يخشى الان من عتب الجماهير ونقمة الشعب عليه اذا ما توحد مع ارادات اعضاء تياره او حزبه بعيدا عن مطالب الناس وحاجاتهم.

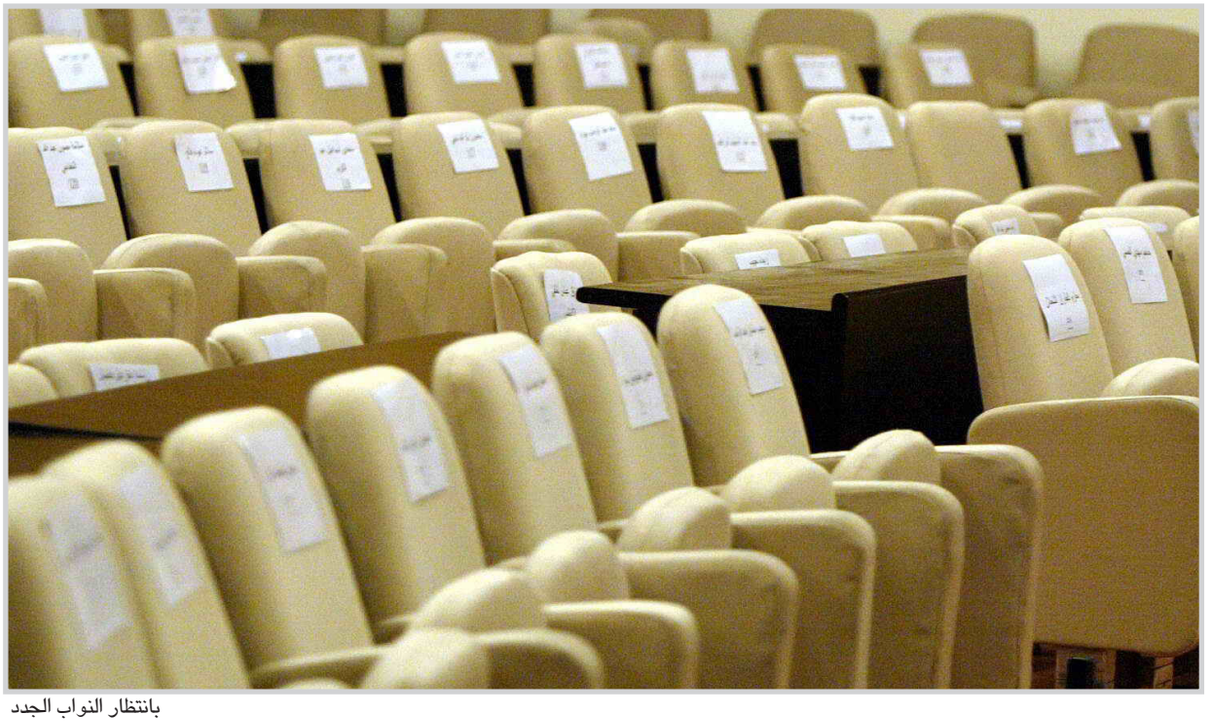

بانتظار النواب الجدد

الكلاب في الحرب على الإرهاب

عن : يواس أي توداي
ترجمة: عمار كاظم محمد

تمتلئ شوارع العاصمة العراقية بالكلاب السائبة وقليلون من يقتنون الكلاب في بيوتهم لكن في بلاد حيث القنابل والانفجارات تمثل تهديدا يوميا لذلك ربما على العراقيين أن يتعلموا محبة اوفى صديق للأنسان .

قوات الشرطة العراقية تأمل في تقديم ١٠٠٠ من الكلاب لكشف المتفجرات مع مدربيها في شوارع بغداد خلال خمس سنوات وربما لا يكون العدد كبيرا بالنسبة لشعب تعداده ٢٩ مليوناً لكنه في العراق يبدو كذلك.

يقول اللواء محمد حاجي المسؤول عن الوحدة كي ٩ في وزارة الداخلية « لايشعر العراقيون بالراحة بالنسبة للكلاب لحد الآن لكن الناس سوف تعتاد على محبتها لأنهم سوف يدركون اهمية عملها لكي تحافظ على الأمن بالنسبة لنا». وكان قد تم تخريج ٢٥ كلبا مع مدربيها يوم السبت الماضي من كلية الشرطة في دورة الوحدة كي ٩ التي تشكلت حديثا بالاضافة الى ١٢٠ كلبا المانيا آخر من فصائل شيبردز ومالينويز ولابرادورز يتم الآن اعدادها لكي يتم دمجها مع قوات الشرطة في نهاية هذا العام. وكما في العديد من البلدان الاسلامية فان العراقيين يرون الكلب حيوانا غير نظيف وكان البعض من رجال الدين يشيرون الى النقطة التي اشارت اليها احاديث النبي محمد (ص) والتي تحرم على المؤمنين ابقاء الحيوانات في بيوتهم.

لكن اللواء حاجي يقول أن العراقيين يدركون أن الكلاب لديها حاسة شم قوية ما يجعلها اسلحة ثمينة في احباط العمليات الارهابية التي يستخدمون فيها العبوات الناسفة على الطرقات والسيارات المفخخة.

يقول العقيد راندي تويجل كبير المستشارين الامريكيين في كلية الشرطة العراقية « لايوجد استثمار افضل من استخدام الكلاب لمواجهة التهديدات وقوات الامن العراقية تدرك كم هو مفيد دور تلك الكلاب في ضمان أمن البلاد «.

وكان هذا التقبل الأخير للكلاب من قبل مسؤولي الأمن العراقيين قد قوبل بترحاب من قبل الجيش الأمريكي الذي كان يدفع ١٢ ألف دولار عن كل كلب ومنذ عدة سنوات كان القادة العسكريون الأمريكيون يحثون القوات العراقية على استخدام المزيد من الكلاب ضمن البرنامج الأمني وكانت وحدة الكلاب البوليسية في العراق قد تشكلت منذ السبعينيات من القرن الماضي لكنها كانت نادرا ما تستخدم. يقول اللواء حاجي:«لقد كان لدينا بضعة كلاب فقط ولم نعمل الا القليل من التدريب « وكانت النصحية التي قدمتها القوات الأمريكية لزيادة اعداد الوحدة كي ٩ قد واجهت في البداية مقاومة فبدلاً من استخدام الكلاب قامت وزارة الداخلية باستثمار عشرات الملايين من الدولارات في شراء اداة كشف المتفجرات البريطانية الصنع والموجودة تقريبا في كافة نقاط التفتيش في البلاد.

وفي وقت مبكر من هذا العام قامت الحكومة البريطانية بايقاف بيع الأداة التي تشبه البندقية ولديها هوائي مرتبط بها بعد أن اكتشف تحقيق البي بي سي نها غير كفوءة في العمل.

يقول العراقيون أن هذه الاداة كانت مفيدة وساعدت رجال الشرطة على كشف بعض المتسللين لكن اللواء ريتشارد رو القائد المشرف على تدريب الشرطة العراقية يقول أن تلك الأدوات قليلة الفائدة وحث العراقيين على استثمار أموال اكثر بالنسبة للكلاب وكذلك ادوات ازالة القنابل المثبتة وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول اداة كشف المتفجرات لكن العقيد تويجل واللواء حاجي سعيدان بأملان بان تلقى الكلاب تقبلا من قبل كبار مسؤولي وزارة الداخلية العراقية بينما تبدأ القوات الأمريكية بخفض اعدادها طبقا للجدول الزمني المقرر في نهاية العام القادم.

وكانت غالبية الكلاب المدربة لأكتشاف المتفجرات والتي تم استعمالها في المطارات العراقية مملوكة لمتعاقدين أجانب وبمرور الوقت سيخرج اولئك المتعاقدون ويتم استبدالها بكلاب مملوكة للحكومة العراقية مع مدربيها كما يقول اللواء حاجي.

واضاف العقيد تويجل: كان هنالك بعض القلق قبل بداية البرنامج التدريبي من عدم وجود العدد الكافي من الضباط الذين يتم تدريبهم على أن يقودوا الكلاب لكننا في النهاية كما يقول تويجل « حصلنا على ٦٠ متطوعا ل ٢٥ نقطة « . في أحد الاختبارات الأخيرة التي جرت الاسبوع الماضي قاد ضباط الشرطة كلابهم بين صف من الامتعة التي تم رصفها على الاسفلت الحار في مكان وقوف السيارات المخصص لكلية الشرطة وكان بين الامتعة حقيبة خضراء متربة تحتوي على متفجرات وبدأ احد الكلاب بتشمم الحقائب حتى وصل الى الحقيبة المشكوك فيها فقام الكلب بالجلوس عليها كاشارة على انه وجد الحقيبة.

كلب بوليسي اثناء التدريب

توجيه تهمة الفساد لشركة توتال في فضيحة «النفط مقابل الغذاء»

باريس / اف ب

تم توجيه تهمة الفساد لمجموعة توتال النفطية الفرنسية وذلك في ٢٧ شباط/فبراير من قبل قاض فرنسي في القضية المعروفة بـ«النفط مقابل الغذاء» في العراق التي اتهم فيها ايضا العديد من الشخصيات، وفق ما علم من توتال. وقال المتحدث باسم توتال ومحاميها جان فاي لوكالة فرانس برس «تم توجيه الاتهام الى توتال في ٢٧ شباط/فبراير» مؤكدا بذلك خبرا نشرته صحيفة «ليكو» التي كانت اشارت الى اتهام المجموعة «في بداية ٢٠١٠ بالفساد والتواطؤ والتستر على استغلال نفوذ».

وقال المحامي ان «هذا القرار يعيد اطلاق الاجراءات القضائية» في فرنسا بشأن هذا البرنامج الانساني الذي اعتمدته الامم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي والذي تحول الى قضية فساد واسعة.

واضاف «اتخذ القاضي هذا القرار بخلاف كل التوقعات في الوقت الذي رأى فيه سلفه والنيابة العكس ضمنيا على الاقل». وكانت النيابة العامة في باريس قضت في ايلول/سبتمبر باسقاط الدعوى بحق وزير الداخلية الاسبق شارل باسكوا ورئيس توتال كريستوف دي مارجيري في هذه القضية. وطلبت احالة ١١ شخصا امام محكمة الجنح.

واتجه التحقيق الذي فتح في ٢٠٠٢ بفرنسا، الى العديد من الشخصيات الفرنسية التي اشتبه بتلقيها في سنوات الالفين رشاوى على شكل كوبونات نفط من نظام صدام وذلك في انتهاك لبرنامج الامم المتحدة «النفط مقابل الغذاء». ووضع هذا البرنامج لمساعدة العراقيين على الاستمرار في ظل العقوبات الدولية المفروضة على نظام صدام حسين بعد غزوه الكويت في آب/اغسطس ١٩٩٠.

واتاح هذا البرنامج الذي بلغت قيمته ٦٤ مليار دولار للعراق بيع كميات محدودة من النفط تحت رقابة الامم المتحدة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٣، وذلك لشراء مواد يحتاجها الشعب.

لكن البرنامج عمه الفساد وسوء الادارة وتم اختلاس ملايين الدولارات. وافاد تقرير لجنة تحقيق مستقلة قادها الرئيس الاسبق للاحتياطي الفدرالي الاميركي بول فولكر، ان اكثر من ٢٢٠٠ مؤسسة (خصوصا روسية وفرنسية وصينية) من اكثر من ٦٠ بلدا متورطة في التلاعب بهذا البرنامج. وبدأ العمل بالبرنامج في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦ وانهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بعد ثمانية اشهر من الإطاحة بنظام صدام.

توقعات بتنازل بعض الكتل عن مطالبها.. وأربع كتل ستشكل الحكومة

بغداد / وكالات

مع انتهاء فترة تقديم الطعون من قبل الكيانات السياسية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واعلان مفوضية الانتخابات عن ان الطعون التي قدمتها الكتل المشككة بالنتائج لا تغير منها شيئا، اخذت تشاورات ومحاورات الكتل السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة تتصاعد بالرغم من مطالبة كل كتلة بمنصب سيادي، وبرامج تريد تطبيقها في البرلمان الجديد، وفي احاديث صحفية اشاراعضاء الكتل السياسية الاربعة الكبرى الفائزة بالانتخابات الى انهم سينجحون في تشكيل حكومة تجمع كل العراقيين ،كما توقع البعض ان تتنازل بعض الكتل عن جزء من مطالبها، وفي غضون ذلك قال النائب عن الائتلاف الوطني العراقي محمد البياتي: ليس هناك أي أمل في ان تكون الحكومة المقبلة من ثلاث كتل كبيرة.

واوضح البياتي في اتصال هاتفي مع (الوكالة الاخبارية للانباء) الحوارات التي نشهدها تؤكد لا حكومة من دون شراكة القائمة العراقية اوائتلاف دولة القانون، مشيرا الى مشاركة الاقليات التي فازت في الانتخابات كالصابئة والمسيحيين، متوقعا التحالف بين الكتل الاربعة في تشكيل الحكومة الجديدة، وتابع: لم يطرح اي شرط لغاية الان من احدى الكتل السياسية حول تشكيل الحكومة.

من جهتها اشارت النائبة عن التحالف آلا الطالباني الى ان تحالفاً بين قائمة العراقية وائتلاف دولة القانون متوقع، مضيفة من الشيء الجيد ان تشارك العراقية والقانون في تشكيل الحكومة. واوضحت طالباني لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) ان العراقية ودولة القانون قائمتان كبيرتان وتوجد فيها شرائح مهمة، مبينة في نهاية المطاف ربما ستشكل الحكومة من الكتل الاربعة.

وتابعت: ان هناك توقعات عن تنازل الكتل السياسية عن بعض متطلباتها لغرض الاسراع في تشكيل الحكومة لتقديم خدمات للمواطنين وللبلاد.

فيما قال النائب والقيادي في القائمة العراقية جمال البطيخ: ان الحوارات مستمرة مع جميع الكتل، مؤكدا لا يوجد خط احمر امام أي كتلة وبما فيها ائتلاف دولة القانون.

واضاف البطيخ في تصريح صحفي ان التاخير في تشكيل الحكومة يقود البلاد نحو الخطر، مشيرا الى ان من نتائج التاخير هو ما حدث الاحد من التفجيرات التي ضربت السفارات العربية والدولية في بغداد.

واكد البطيخ: ان الشعب بحاجة الى سماع بشرى من الاوساط السياسية سيما بشأن تشكيل الحكومة، مبينا ان تشاورات التي تقوم بها قائمته مع الكتل السياسية ايجابية، متوقعا وجود تحالف رباعي في تشكيل الحكومة والبرلمان الجديد.

وفي سياق تحالفات الكتل السياسية اكد القيادي والنائب في ائتلاف دولة القانون جابر حبيب جابر ان قائمته مستمرة في الحوارات مع جميع الكتل السياسية. وقال جابر في تصريح خص به وكالة الاعلام المستقل ان التحالف مع القائمة العراقية حول تشكيل الحكومة مستبعد، موضحا ان اقرب كتلة لدولة القانون هي التحالف الكردستاني، مشيرا الى ان الائتلاف الوطني العراقي مستمر في الحوار معهم، مبينا وجود بعض النقاط العالقة معهم. ويمارس قادة الكيانات الاربعة الفائزة جولة من الزيارات لدول الجوار للبحث في تشكيل الحكومة الجديدة، ويرى محللون سياسيون أن الحكومة يجب أن تكون قائمة على قاعدة عريضة لتعكس ارادة الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات السابع من اذار في الوقت الذي يتعافى فيه العراق من الأرهاب .

سياسيون عراقيون يطالبون بفتح جميع ملفات الفساد

بغداد- وكالات

طالب عدد من البرلمانيين والسياسيين في العراق بفتح جميع ملفات الفساد، وجعلها في مقدم أولويات مجلس النواب الجديد، وسط مخاوف من ان يؤدي التوافق السياسي لتشكيل الحكومة وغياب كتل المعارضة الى عرقلة الدور الرقابي والتستر على الملفات السابقة.

ورجح عضو «الائتلاف الوطني» وائل عبد اللطيف ان يباشر البرلمان بعد انعقاده بفتح «ملفات جرائم الفساد في كل الحكومات السابقة بما فيها حكومة نوري المالكي».

وقال ان «الدور الرقابي في البرلمان تعطل بسبب هيئة الرئاسة التي كانت تعرقل الاستجوابات اضافة الى التوافقات بين الكتل».

وكان كثير من الكتل اتهمت في السابق النائب الاول لرئيس البرلمان خالد العطية بعرقلة استجواب وزراء ينتمون الى قائمة المالكي.

وشدد عبد اللطيف على ان «قضايا الفساد لا تسقط بالتقادم وفي اي مرحلة من المراحل يستطيع البرلمان فتحها واعادة التحقيق فيها».

واضاف ان «انتقال الوزراء الى كتل كبيرة للحماية من الملاحقة لن يعرقل المتابعة البرلمانية وبعد فترة ستصبح هذه الملفات مطروحة بقوة».

واستبعد ان يدخل موضوع حماية الوزراء السابقين في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة الا انه طالب بعدم إعادة المشبوهين الى مناصبهم. وكان البرلمان السابق طلب مساءلة عدد من الوزراء وتمكن من اقالة وزير التجارة فلاح السوداني.

و اعتبر القيادي في حزب «الفضيلة» حسن الشمري ان مشكلات الفساد وغياب المساءلة ليست في التشريع

وقال: «هناك أطر قانونية موجودة تحكم حالات الفساد، لكن المشكلة الحقيقية هي عدم الالتزام بهذه الأطر لأن الوضع القانوني في العراق ما زال هشاً». وتوقع عدم الإذعان للقوانين ومنها القوانين التي تحكم الفساد .

وطالب البرلمان المقبل بتشكيل «محكمة خاصة على غرار المحكمة الجنائية مهمتها فتح ملفات الفساد المالي والإداري والتعاقدات الكبيرة التي تتجاوز قيمتها عشرة ملايين دولار».

من جانبها رهنت النائب صفية السهيل محاسبة «المفسدين» بوجود كتل معارضة وقالت لـ صحيفة «الحياة» ان «المعارضة لم تظهر في البرلمان المنتهية ولايته إلا في العام الأخير، وتحديداً بعد انتخابات مجالس المحافظات وحصول انقسامات كبيرة بين الكتل المشاركة في السلطة الامر الذي سمح بمحاسبة بعض الوزراء وتحريك عملية التشريع نسبياً وقبل ذلك كل كتلة كان لديها وزير او اكثر، وهي لا تريد محاسبته، كي لا تتم محاسبة وزرائها، ولا نريد تكرار تجربة الماضي».

واضافت «اعتقد أن شكل الحكومة هو الذي سيفرض طبيعة المحاسبة وشكلها».